اقتصاد

معاون وزير التموين لـ«الوطن»: لا يمكن أن يؤثر خفض الدولار بشكل مباشر في الأسعار

| الوطن

بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أن الانخفاض الحالي في سعر صرف الدولار أمام الليرة لا يمكن أن يؤثر بشكل مباشر في خفض أسعار السلع والمواد في الأسواق، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة تراقب عن كثب كل تغير يطرأ على سعر الصرف ولكن أغلب السلع والمواد حالياً في الأسواق تم استيرادها وإنتاجها وفقاً لسعر الصرف السابق الذي كان مرتفعاً ولذلك لا يمكن مطالبة البائع والتاجر بتخفيض أسعار سلع استوردها بسعر صرف مرتفع عن الحالي، فمن استورد السكر على سعر صرف ٥٠٠ ليرة سورية لا يمكن مطالبته بالبيع على سعر صرف ٤٣٤ ليرة سورية.

ولكن وفق شعيب فإن الوزارة تراقب الباعة والتجار عن طريق الفواتير فكل تاجر أو بائع لا يبرز فاتورة بالسلع والمواد التي يبيعها يتم تنظيم ضبط بحقه، لكون الفاتورة هي التي ثبت السعر الحقيقي الذي تم الاستيراد عليه، موضحاً بأن السوق حالياً تعتبر متأرجحة ولا يمكن الحكم عليها ويجب الانتظار لعدة أيام حتى يستقر سعر الصرف، مع متابعة يومية من الدوريات كافة وحضورها في الأسواق للتدقيق في المحال وخاصة على الفواتير.

وفي سياق متصل أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يوم أمس قراراً لتحديد الحد الأقصى للربح في تجارة المواد والسلع غير الغذائية المستوردة والمنتجة محلياً بأنواعها ومسمياتها كافّة التي لم يصدر بشأنها قرار خاص بتحديد نسب أرباحها مثل (العطور والماكياجات ومعجون الأسنان وشفرات الحلاقة وقطع تبديل السيارات والنظارات بأنواعها كافة وأكياس البلاستيك ومستلزمات الإنتاج الزراعي والبطاريات السائلة والجافة). حيث تم تحديد نسبة الأرباح لهذه السلع للمنتج أو المستورد وتاجر الجملة بنسبة ١٠ بالمئة ونسبة الأرباح لبائع المفرق ١٥ بالمئة، وهنا يوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن هذه المواد لم تكن مدرجة في قرار نسب الأرباح الحالية وكان لها قرارات قديمة تم تعديلها حالياً بموجب القرار الأخير الذي أصدره الوزير لتتناسب مع واقع الأسعار الحالية.

الحكومة «تستشير» الصناعيين والتجار والمصدرين بسعر الصرف

لجنة المشتقات النفطية تبحث الأسعار اليوم

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية لـ«الوطن» عن اجتماع سيعقد اليوم للجنة المعنية بتسعير المشتقات النفطية للبحث في أسعار المشتقات النفطية وفي انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة في السوق المحلي وانعكاساته، وفي ضوء الاجتماع يتم رفع مقترح للجنة الاقتصادية والحكومة، حيث إن اللجنة تضم ممثلاً عن وزارات النفط والمالية والاقتصادية وممثل عن مصرف سورية المركزي وممثلاً عن مكتب تسويق النفط.

وأوضح أن الأسعار المحلية لا تعتبر أعلى من العالمية والفرق في السعر ناجم عن عدد من التكاليف الإضافية الخاصة بظروف الوضع الاقتصادي في سورية نتيجة الحصار الاقتصادي الجائر الأحادي الجانب، حيث إن آلية التسعير مرتبطة بعدة عوامل وليس بسعر الصرف لوحده، منها صعوبة النقل والشحن وتكاليف التأمين على البواخر مع تردد العديد من الشركات العالمية والبواخر بشحن المشتقات النفطية إلى سورية تحسباً للعقوبات التي تطولها، وهذه كلها تعتبر علاوات إضافية تزيد على السعر المحدد للمشتقات النفطية.

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أكد لـ«الوطن» وصول دعوة لغرف الصناعة والتجارة واتحاد المصدرين من رئاسة مجلس الوزراء للمشاركة في اجتماع للبحث في تغيرات سعر الصرف والانخفاض الحاد الذي طرأ عليه، موضحاً أن هناك تضرراً كبيراً على الصناعيين في الوقت الحالي نتيجة التغيرات الأخيرة في سعر الصرف، فكل من وقع على عقود تصديرية خلال فترة معرض دمشق الدولي سيتعرض حالياً لخسارة بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة من قيمة عقده نتيجة الانخفاض في سعر الصرف، عدا أن البعض سوف يمتنع عن تنفيذ عقده التصديري.

إضافة إلى أن الهبوط الحاد لسعر الصرف يتسبب بخسائر أكثر من الصعود الحاد ولذلك نبحث عن الاستقرار في سعر الصرف، وما نشهده حالياً حالة من الشلل للأسواق. مشيراً إلى هذا التغير في سعر الصرف قد يتسبب بمشكلة في تسديد أقساط القروض الجديدة المستحقة للمصارف، منوهاً بأن القطاع الصناعي يحتاج بشكل أساسي لتخفيض أسعار المشتقات النفطية ليتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج وتعزيز قدرته على المنافسة.

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان بيّن لـ«الوطن» أن المطالبة بتخفيض أسعار المشتقات النفطية نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار محلياً مطلب من المبكر الحديث فيه لأن الحكومة تشتري الجزء الأكبر من النفط الخام والمشتقات النفطية من الأسواق الخارجية وتسدد ثمنها بالقطع الأجنبي، وهذا الثمن مرتبط بسعر برميل النفط عالمياً، فإذا لم نشهد انخفاض للأسعار العالمية فلن نلمس تأثيراً حقيقياً في أسعار المشتقات النفطية محلياً.

مبيناً أن سعر الصرف ليس العامل الوحيد المحدد لأسعار المشتقات النفطية لأنه لدى الحكومة تكاليف إضافية تزيد من السعر المحلي وهي مرتبطة بتكاليف النقل والشحن والتأمين على البواخر وهي إضافات بنسبة ليست قليلة، موضحاً بأن انخفاض سعر الصرف لبضعة أيام ليس مقياساً لتحديد التكاليف الحقيقية للإنتاج المحلي والاستيراد، فإن لم نشهد استقراراً واضحاً وثابتاً لسعر الصرف عند سعر محدد ولفترة زمنية لا تقل عن لشهرين وأكثر فلا يمكن لهذه التكاليف أن تنخفض، ولذلك لم نجد انخفاضاً في أسعار باقي السلع والمواد في الأسواق، فلا يوجد تاجر على استعداد لتخفيض أسعاره بناءً على انخفاض مؤقت وغير ثابت لسعر الصرف، مع مخاوف لديهم من عودته للارتفاع نتيجة المضاربات بين السعر الرسمي المحدد من مصرف سورية المركزي والسعر في السوق السوداء.

معتبراً بأن المضاربات الحالية تعتبر غير مفهومة ولا تفسر بعوامل اقتصادية، فلا سعر صرف في العالم ينخفض بين يوم وآخر بمعدل يزيد على ١١ بالمئة وبالتالي هذه مضاربات ومضاربات معاكسة لن تدوم لأن عوامل الإنتاج لم تتغير ومؤشرات الاقتصاد الوطني من صادرات وحجم الاستثمار والناتج المحلي المؤثرة في سعر الصرف.

ولفت سليمان إلى أن السياسات النقدية لمصرف سورية المركزي على مدى عام كامل كانت صحيحة ومنطقية فهو لم يكن يحدد سعر الصرف بناء على سعره في السوق الموازي وكان الحاكم صرح سابقاً بأن المصرف المركزي لن يجري وراء المضاربات، ولكن من غير المفهوم بأي لغة اقتصادية أن ينخفض سعر صرف الحوالات من ٤٩٠ ليرة سورية إلى ٤٣٤ ليرة في وقت قصير.

> مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: التسعير يتم على أساس السعر العالمي ولا يرتبط بسعر الصرف وحده

درغام: خفضنا الدولار لوقف احتكارات المستوردين والتقلبات في السوق

| الوطن

ارتفع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية بشكل طفيف أمس بالترافق مع تصريحات حاكم مصرف سورية المركزي عقب جلسة الحكومة الأسبوعية، كاشفاً خلالها أن «الحكومة عمدت من خلال خفض سعر الدولار إلى إيصال رسالة للمستوردين الذين اشتروا البضاعة وكدسوها في مخازنهم خلال الفترة الماضية واحتكروها بأنه آن الأوان أن تتوقف الاحتكارات»، فاستجابت السوق الموازية بتحرك الدولار فوق مستوى ٤٠٠ ليرة ملامساً ٤١٥ ليرة، بعد أن هبط إلى مستوى بين ٣٩٠ و٤٠٢ ليرة خلال النهار.

وأوضح درغام وفق مقطع فيديو بثته الصفحة الرسمية لمجلس الوزراء عبر «فيسبوك» أمس بأن قرار المركزي بتخفيض الدولار جاء بعد دراسات لواقع السوق وتحليل حركته على مدى ثلاثة أشهر، مبيناً أن الهم ليس جمع الدولارات من السوق.

وحذر درغام من حالة الهلع في السوق من قبل من يكتنزون الدولار من المواطنين، ومن تأتيهم حوالات خارجية، والذي يلجؤون إلى البيع بكميات تزيد على الحاجة الشهرية لاستهلاكهم، لأن ذلك يخدم المضاربين بشكل أساسي.

منوهاً بأن الحكومة تبحث واقع التصدير وتراقب وتحلل حركته، وعندما تجد تضرراً لأي جهة مصدرة فسوف تنظر فيها الحكومة لكونها حريصة على مصلحة المصدرين. مؤكداً بأن القيود على الحوالات مؤقتة وسوف يتم تفكيكها عندما تصل الرسائل بشكل جيد إلى مختلف الجهات المعنية، إذ إن الهم الأول والأخير هو المواطن وعلى التجار أن يقتنعوا بأن الوضع بخير ولا حاجة للتقلبات في السوق.

هذا وناقش مجلس الوزراء في جلسة الأمس واقع سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية على أرضية أن الاقتصاد المتين الذي صمد في ظل سنوات الحرب مهيأ للتعامل مع أي متغيرات سواء على مستوى المستوردات أم الصادرات واستقرار سعر الصرف بالسوق المحلية.

وتم التأكيد أن خطوات المصرف المركزي سوف تكون واضحة فيما يخص بطرح شهادات الإيداع وسعر الفائدة المشجع ودعم الصادرات، إضافة إلى خطوات أخرى سيتخذها مجلس النقد والتسليف لاحقاً.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تمت مناقشة كتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة المتضمن رفع سقف مبلغ التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمشاريع المنفذة من مقاولي القطاع الخاص المتعاقدين مع الجهات العامة وقرر إعادته إلى المجلس مرة ثانية بعد وضع آلية تنفيذية واضحة له وقائمة بالمشاريع والمبالغ المعروضة.

كما طالب رئيس المجلس جميع الوزارات الاستمرار بتنفيذ الخطة الموضوعة لعودة كل الخدمات إلى مدينتي دير الزور والميادين وكلف المجلس الوزارات المعنية بوضع خطة شاملة لتأمين الخدمات الأساسية كافة. وكلف المجلس وزارة الخارجية والمغتربين تفعيل المكاتب الاقتصادية في السفارات السورية بالخارج وخاصة في الدول الصديقة من أجل فتح آفاق أوسع للتعاون وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول خلال المرحلة المقبلة.

وناقش المجلس للمرة الثانية مشروع قانون بتحديد اختصاصات ومهام وزارة التنمية الإدارية وقرر إحالة المشروع إلى لجنة مختصة للدراسة المعمقة للملاحظات واعتماد الصيغة النهائية ليصار إلى رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره. كما ناقش مجلس الوزراء مشروع القانون المالي للوحدات الإدارية ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

مسؤول في الاتصالات لـ«الوطن»: الموضوع باهتمامنا مباشرةً

«برنامج» مكفول بألفي ليرة لتفعيل الموبايل المهرّب على الشبكة دون دفع رسم «المصالحة»!

| قصي المحمد

علمت «الوطن» بوجود تجهيزات وبرامج حاسوبية جديدة يتم من خلالها تفعيل الموبايلات المهربة على الشبكة السورية من دون اللجوء إلى المصالحة عليها وفق الأنظمة ودفع مبالغ بين ١٥ و٢٥ ألف ليرة سورية.

وتتراوح تكلفة العملية بين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ ل.س، ويتم إنجازها في محال محددة تعمل في تطبيقات الموبايل والصيانة. وبمتابعة «الوطن» للموضوع تبين أن مستخدمي هذه البرامج والتقنيات يقومون بالترويج لعملهم ضمن شبكات مضمونة من المعارف والأصدقاء، كما يقدمون كفالة لمدة عام لضمان فاعلية البرنامج باختراق الحماية للشبكة وتفعيل الجوال دون الاضطرار للمصالحة عليه.

وفي التفاصيل، يتم من خلال تلك البرامج كسر جدار الحماية وذلك من خلال استبدال معرّفات الأجهزة الخليوية التي تعرف بـ«IME» والرقم المتسلسل للجهاز، برقم «IME» قديم لجهاز آخر يخرجه من دائرة التصالح مع الشبكة السورية، أي يكون الرقم المسلسل معرفاً مسبقاً على الشبكة ما يوفر مبالغ كبيرة على أصحاب الجوالات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مصدر فني مسؤول في وزارة الاتصالات وجود مثل هذه التقنيات حالياً، ويتم استخدامها من خلال استبدال رمز «IME» الجديد للجهاز برقم «IME» قديم مصرح له، ليتم استخدامه على الشبكة السورية مشدداً على أن الجهات المعنية في الوزارة تمنع وجود هذه الأجهزة منعاً باتاً، نافياً اكتشاف أي حالة حتى الآن، موضحاً أن الموضوع هو باهتمام إدارة الاتصالات بشكل مباشر.

الحكومة ترصد ١٣ مليار ليرة لمشاريع «الإسكان» في ٢٠١٨

| صالح حميدي

رصد المجلس الأعلى للتخطيط ١٣ مليار ليرة لمشاريع مؤسسة الإسكان الاستثمارية لعام ٢٠١٨ بزيادة نحو ٣ مليارات ليرة عن عام ٢٠١٧، علماً بأن المؤسسة طلبت تخصيصها بمبلغ ١٨ مليار ليرة.

وأنفقت المؤسسة على مشاريعها خلال العام الجاري ٤٨ بالمئة من المبلغ المرصود، وذلك وفقاً لتقرير تتبع تنفيذ خطة المؤسسة الاستثمارية (حصلت «الوطن» على نسخة منه). كما تضمنت خطة المؤسسة ما يقارب ٣٦٦ مليون ليرة للمشاريع الجديدة لعام ٢٠١٨ وتتركز على تنفيذ برج سكني في مدينة الديماس بتقنية القالب المنزلق بغرض التقييم.

علماً أن إنفاق المؤسسة العامة للإسكان على مشروع القالب المنزلق وصل إلى نحو ٣٠٥ ملايين ليرة من إجمالي الاعتماد البالغ ٧٠٠ مليون ليرة وبنسبة ٤٤ بالمئة وتتوقع المؤسسة حسب بياناتها وصول نسبة التنفيذ إلى ١٠٠ بالمئة حتى نهاية عام ٢٠١٧.

وتتمحور معظم مشاريع مؤسسة الإسكان على مشاريع مباشر فيها من سنوات سابقة وتبلغ كلفتها نحو ١٢،٦ مليار ليرة تتوجه الحصة الأكبر من هذه الكلف إلى السكن الشبابي وتصل إلى ٦،٦ مليارات ليرة و٤،٨ مليارات ليرة بهدف استكمال مرافق الوحدات السكنية المنجزة و٦٠٠ مليون ليرة على مشروع البرنامج الحكومي للإسكان و٣٠٠ مليون ليرة على مشروع سكن العاملين في الدولة و١٦٦ مليون ليرة على مساكن قضاة وزارة العدل ومجلس الدولة و١١٠ ملايين ليرة على مشروع أتمتة أعمال المؤسسة وفروعها.

وبلغ مجموع إنفاق المؤسسة على سكن الشباب نحو ٢،٢ مليار ليرة حتى الربع الثالث من العام الجاري بنسبة ٤٧ بالمئة و١،٧ مليار ليرة على استكمال مرافق وحدات سكنية بنسبة ٥٠ بالمئة و١٧ مليون ليرة على مشروع البرنامج الحكومي للإسكان بنسبة ١١ بالمئة و٢٦٢ مليون ليرة على مشروع سكن العاملين في الدولة بنسبة ٩٧ بالمئة و٥٣ مليون ليرة على مساكن القضاة بنسبة ٣٥ بالمئة و١٠٠ مليون ليرة على الأتمتة بنسبة ٦٩ بالمئة وبنسب مختلف على بقية المشاريع.

٧٥,٦ مليار ليرة قروض «الزراعي» منذ بداية ٢٠١٧ منها ٨٣٧ مليوناً فقط للفلاحين!

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن المصرف الزراعي يعمل بالتناغم مع توجهات الحكومة لدعم وتنشيط عمل القطاع الزراعي وتطوير حجم الإنتاج والمساحات المزروعة وتأمين التمويل لمستلزمات الإنتاج الأساسية حيث منح المصرف قروضاً منذ بداية العام الجاري بقيمة ٧٥,٦ مليار ليرة وهو ما يمثل نسبة ٨٠ بالمئة من خطة الإقراض لدى المصرف الزراعي لعام ٢٠١٧ حيث تم التخطيط لمنح قروض بقيمة تزيد على ٩٤ مليار ليرة منها ٧٤ مليار ليرة خاصة بالجهات العامة ونحو ١١٥ مليون ليرة لمشروع الري الحديث.

وفي تفاصيل القروض التي منحها المصرف خلال العام الجاري بين أن ٨٣٧ مليون ليرة هي إقراضات المصرف للفلاحين، على حين بلغت القروض التي منحها المصرف للجهات العامة ٧٤,٨ مليار ليرة منها ٧١,٨ مليار ليرة ذهبت لمؤسسة الحبوب و٢,٩ مليار ليرة لمؤسسة إكثار البذار و١٠ ملايين ليرة للمؤسسة العامة للمباقر ومليون ليرة لمديرية زارعة ريف دمشق. وفي مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج أوضح أن المصرف الزراعي استمر بدعم تأمين الأسمدة للفلاحين بالمناطق الآمنة، حيث وصل إجمالي مبيعات المصرف من الأسمدة نحو ٤٩ ألف طن بقيمة ٦,٨ مليارات ليرة منها ٢٢,٦ ألف طن سماد سوبر فوسفات ونحو ٢٦ ألف طن من سماد يوريا ٤٦ بالمئة ونحو ١٦٣ طن نترات الأمونيوم و١١٠ أطنان سماد سلفات البوتاس. كما بين زيدان أن قيمة الودائع لدى المصرف لغاية تشرين الأول بلغت ٤٨,٨ مليار ليرة موزعة على ٤٤,٢ مليار ليرة ودائع تحت الطلب و٦٦٤ مليون ليرة ودائع لأجل، و٣,٨ مليارات ليرة ودائع التوفير ونحو ٦١ مليون ليرة حسابات مجمدة.

وحول أهم الإجراءات والسياسات المتخذة لتطوير الأداء والإنتاج بين أنه صدر قرار مجلس إدارة المصرف حول إقرار الميزانية الختامية المبدئية للمصرف الزراعي التعاوني لدورة ٢٠١٦ وقرار مجلس الإدارة حول تخصيص اعتماد إضافي للمصرف الزراعي التعاوني بحدود مبلغ ١٠ مليارات ليرة خارج الحد الأقصى للاعتمادات المخصصة للمصرف الزراعي التعاوني ولصالح المؤسسة العامة لإكثار البذار لزوم قيم المحاصيل الزراعية المتوقع شراؤها من الفلاحين إضافة لقرارات حول تخصيص اعتماد إضافي للمصرف بحدود ٦٠ مليار ليرة خارج الحد الأقصى أيضاً للاعتمادات المخصصة للمصرف ولصالح المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لغاية التمويل وشراء محصول القمح.

ويشار إلى أن عدد العاملين لدى المصرف ١٩٥٤ عاملاً حسب الملاك وأنه تم لحظ خطة تدريبية في مجالات الأعمال المصرفية والتقنية واللغة الأجنبية.

شركة مساهمة مغفلة رأسمالها 4.004.000.000 ليرة سورية سجل تجاري رقم 5630
النبراس ALNIBRAS Shareholding Company (Capital 4.004.000.000 S.P) Commercial Registration No. 5630

السادة المساهمين في شركة النبراس المساهمة المغفلة

استناداً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وخاصة المادة 202 منه وإلى قرار الهيئة العامة باجتماعها المنعقد بتاريخ 2017/11/22 بخصوص توزيع جزء من الأرباح المستحقة عن السنة المالية الممتدة بين 2016/9/1 و 2017/8/31 يسر مجلس الإدارة إعلامكم بما يأتي :

1- يراجع المساهمون الإدارة المالية في شركة النبراس ابتداءً من تاريخ 2017/12/1م. لتزويدها بأرقام حساباتهم المصرفية في حال كانت أرباحهم أكثر من مئة ألف ليرة سورية أو لقبض الأرباح نقداً في حال كانت أقل من مئة ألف ليرة سورية.

2- يعد هذا الإعلان بمثابة تبليغ نهائي لكافة المساهمين لقبض أرباحهم المستحقة فهم بذمة الشركة عن السنة المالية الحالية وكافة السنوات السابقة، وتبرئ الشركة ذمتها من أي حق أو طلب يتعلق بهذه الأرباح.

مجلس إدارة الشركة

إعلان تحويل شكل قانوني لشركة

اجتمع الشركاء في شركة دعبول وشركاه للأدوية التضامنية المسجلة في السجل التجاري بدمشق تحت رقم 11720 تاريخ 1995/10/10وقرروا تحويل شكلها القانوني من شركة تضامنية إلى شركة محدودة المسؤولية وفق أحكام قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وفق البيانات الآتية :

اسم الشركة: شركة دعبول للأدوية والمواد الكيماوية المحدودة المسؤولية

أغراض الشركة : تجارة الأدوية والمنتجات الطبية والصيدلانية وموادها الأولية بكافة أنواعها جملة ومفرق

رأسمالها : حدد رأس مال الشركة بمبلغ /5.000.000/ ل.س فقط /خمسة ملايين / ليرة سورية

المركز والفروع: مركز الشركة الرئيسي في محافظة / دمشق/

المدة: مدة الشركة غير محدودة تبدأ من تاريخ التصديق على النظام الأساسي.

علماً أنه لا يوجد أي دائنين للشركة

عن الشركاء